قراءة لسانية في الصرف العربي التراثي(منهجاً وموضوعاً).
كتاب مجالس ثعلب أنموذجاً

د. إبراهيم عبد الله الصغير*

الملخص

هذا البحث قراءة لأحد أهم نماذج كتب الصرف العربي التراثي، وهو "مجالس ثعلب"، بمنظور لساني(Linguistic) حداثيّ؛ في محاولة لعصرنة(مِن العصرية والمعاصرة) التراث؛ فنحافظَ على التراث ونعيش الواقع العالمي (العولمة).

حاول الباحث في هذا البحث رصد المسائل الصرفية في المجالس، ومعالجة كل مسألة على حدة (نصًّا وتحليلاً)، وَفق رأي اللسانيين المحدثين الدارسين للصرف(Morphology) العربي من زاوية الأصوات(أو كما أسماهم الباحث "الأصواصرفيين") والبنيوية (الوصفية) والمقارنة(علم اللغة المقارن) والمعيارية، والتوليدية التحويلية، موظِّفا المنهجيْن الوصفي والتحليلي. ومن ثَمّ قسّم الباحث ورقته إلى مجموعة من المباحث، توصّل ختاما إلى نتائج أهمها:

إن الصرفيين التراثيين قدّموا وبذلوا وأسّسوا لعلم الصرف العربي وَفق إمكانياتهم ومنهجهم، وإن وُجد خلط واضطراب فهو من قبيل الشغل الإنساني القاصر؛ أضف إلى ذلك أنه علينا أن ننقُدَهم وَفق عصرهم وإمكانياتهم لا زمننا وتقنياتنا.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، محمد بن عبدالله، وآله وصحبه، ومن والاه وبعد.

فأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (200-291هـ)[1] شهد له القدامى بمعرفته وبمعرفة عِلْم إمَاميْه الكسائي (189هـ) والفرّاء (207هـ) معرفة لم يتفوّق فيها أحد عليه من معاصريه، وَممن خَلَفَه[2].

أما المجالس فكتاب نفيس، اشتمل على النحو واللغة والأخبار والأشعار والأمثال ومتن اللغة(أوضاع المفردات اللغوية)، وفقهها(= دراسة العربية صوتا وصرفا ونحوا ودلالة).

* كلية الآداب – جامعة مصراتة.

بناء على ذاك كله كانت هذه القراءة اللسانية الصرفية لتلك المجالس. أما فكرتها والإشكالية فيها؛ فهي محاولة للإجابة عن أسئلة هي:

هل يمكن أن يتّفق اللسانيون المحدثون (علماء علم اللغة الحديثLinguistics) مع التراثيين الصرفيين العرب في تحليلاتهم لصيغ العربية...، وإن وقع الخلاف بين الطرفيْن(كما عَدَّد عَدَدٌ من الدارسين المحدثين عيوبا في الصرف (Morphology) العربي التراثي (منهجاً وموضوعاً) وعلى رأسهم د. كمال بشر) فكيف نوفِّق بين الطرفين؟ وهل يمكن أن نقرأ (نعالج) مسائل صرفنا العربي بعيون لسانية حديثة؛ فنعالج تلك المسائل بأدوات لسانية حديثة؟

اعتمد عمل الباحث في هذا البحث على رصد المسائل الصرفية، ثم معالجة كل مسألة على حدة: بسرد نصّها، ثم تحليله، ثم عرض تعليق اللسانيين المحدثين على تلك المسألة، مركّزاً على اتجاه التفكير النقدي... كل ذاك موثَّقاً من مصادر ومراجع هي دراسات سابقة للورقة؛ بهدف تطعيم الحداثة بالتراث؛ ما يراه الباحث يشكِّل أهمية في التواصل بين الدرسين الصرفيين التراثي والحديث.

أما خطة هذا البحث فقد كانت: مقدّمة شملت ظروف البحث والباحث، وتمهيد بيَّن فيه الباحث منهج ثعلب في المجالس، ثم مباحث سبعة عشر، في مجموعة من الفقرات، إضافة إلى خاتمة حوت ثمرات البحث، وأخيراً فهرس للمصادر والمراجع.

حاول الباحث في هذا البحث الاطلاع على الصرف العربي التراثي في كتاب مجالس ثعلب؛ ومن ثم نقْدِه (منهجاً وموضوعاً) وعرْضه على أحد مؤلّفات جهابذة العربية في هذا العصر، أعني: الدكتور كمال بشر وكتابه: "دراسات في علم اللغة".

انطلق الباحث من مقالة الدكتور كمال بشر في كتابه: "دراسات في علم اللغة"، القائلة: "كل دراسة تتصل بالكلمة أو بأحد أجزائها وتؤدي إلى خدمة العبارة والجملة [...] وتؤدي إلى اختلاف المعاني النحوية [...] هي صرف"[3].

وعلى ذاك الأساس استبعد الباحث بعض الموضوعات التي وقعتْ في هذا الإطار– وعدّها كثير من الصرفيين – وفي مقدّمتهم: "الليثي" في كتابه (الصرف في مجالس ثعلب)– من الصرف، وطبعاً لم يصنِّفها ثعلب من أي فرع هي – وهي:

- أبواب الفعل الثلاثي؛ حيث عدّها د. كمال بشر من أبواب متن اللغة والمعجمات؛ لأنها لا تخدم الجملة ولا العبارة؛ إنما تتعلّق بصحة نطق الصيغة[4].

- سرد بعض صيغ جمع التكسير؛ لأنها من موضوعات متن اللغة أيضاً[5]. كما أن كليهما (أبواب الفعل الثلاثي وصيغ جمع التكسير) يرجع للهجات[6].
- صيغة افتعل؛ لأنها عولجت بفكرة الأصل والنظام الواحد[7].
- المسائل الصوتية الواضحة: الإعلال والإبدال والوقف والإمالة والحذف والتعويض والنقل والقلب؛ حيث لا علاقة لها بالمعاني الصرفية؛ وحيث إن الدراسة وصفية تحليلية وهذه المسائل تمثِّل المعيارية في أعلى صورها[8].
- قضية تحريك جمع المؤنث السالم وتسكينه؛ مثل: ضخمة وضخمات؛ لأنها مسألة نطقية أكثر منها صرفية.
- الزمن النحوي: قضية تحويل الماضي إلى الدائم (اسم الفاعل)؛ لأنها مسألة نحوية لسانية أكثر منها صرفية.

استخدم الباحث المنهجين الوصفي والتحليلي، ودمج عدة موضوعات بعضها ببعض؛ فاكتفى بأنموذج واحد منها؛ نظراً لأنها تحتوي على فكرة واحدة في نظره، مثل: صيغ الأفعال وجموع التكسير. كل هذا متبنّياً رأي من يقول: إن الهدف ينبغي أن يكون في مثل هذه الدراسات هو: تسجيل الحقائق كما تعلن عن نفسها، دون افتراض، أو توهّم يشوّه الحقائق، ويصعّبها، ويجعل البحث فيها دون طائل[9].

وما تراني أخيراً إلا أن أقول: ما في هذا البحث من نفع فهو من الله سبحانه! فشكراً لله وحمداً! وما فيها من تقصير وخطأ فهو من نفسي ومن الشيطان؛ وما أبرئ نفسي، وأعوذ بالله من الشيطان! وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد

المنهج الصرفي لثعلب في المجالس:

اعتمد ثعلب في مجالسه(رواية اللغة وأخبار الناس) – غالباً – على رواياته عن شيخه اللغوي (ابن الأعرابي)[10]، ولم يكن لكتابه (هذا) منهج مطَّرد، لا غرضاً ولا موضوعات؛ ففيه تُعْرَض أنواع مختلفة من الروايات، منها الأدبية، ومنها التاريخية، ومنها اللغوية، ومنها أخبار الناس كالعاشقين والشجعان والزهاد والشعراء، ومنها أخبار متنوِّعة أخرى...، كله لا ترابط بينه، ولا موضوع معيَّن يضمّه[11]، ومعظم عباراته مستقلة ببحث يخصّها، وتبدو كأنها جواب لكلام، أو لسؤال سائل، ليست متصلة بما قبلها، ولا بما بعدها[12].

وهكذا لم يشرح ثعلب في مجالسه المسائل الصرفية في أبواب مفصّلة أو موضوعات مكتملة، ولا في جزء من جزئي الكتاب، أو قسم منفرد من كل مجلس؛ لكي نستطيع الإلمام، ونتبين منها منهجه الصرفي وآراءه بسهولة[13]، إلا أننا مع ذلك يمكن أن نقول: إن موقفه من الآراء الصرفية يتضح في متابعته لآراء الفراء؛ فهو يردّ على سيبويه برأي الفراء، ويردّ على الخليل برأي الفراء، أو الكسائي والفراء حال اتفاقهما رأياً[14]. ومع متابعة ثعلب للفراء فإنه ينفرد بآراء يتابع فيها الكوفيين عامة، يتضح ذلك في المصطلحات؛ فقد التزم ثعلب المصطلحات الكوفية، واستخدم الواضح منها مطلقاً دون شرح أو تعليق، وأجراها جريان المصطلحات المتفق عليها. أما إن كان المصطلح غير مستقر فنجده يشرحه، ويمثّل له، ويعلّل، ويكرر الكلام عليه في أكثر من موضع[15]. أما موقفه من الحديث فواضح أنه احتج به في مسائل صرفية[16]. من ذلك: أصل السَّنة، وأن الهَديَّة يستعمل معها أَفْعَلُ من هَدَى "إنما أنا رحمةٌ مُهداة"[17]. ولا أدري كيف أنكر د. شوقي ضيف، ود. الحديثي هذا الاستشهاد بالحديث عند ثعلب[18]. أما انفراداته الخاصة؛ فقد انفرد برأي غريب في المثنّى، وجمع المذكر السالم لم يصلنا من قبل، وهو أن الألف في المثنى بدل من ضمتيْ (محمد ومحمد) وأن الواو في جمع المذكر السالم بدل من الضمات الثلاث في (محمد ومحمد ومحمد) [19].

كما أنه تفرّد بتعليل غريب عندما وضّح أن الاسم أخفّ من الفعل؛ لأن الأسماء جوامد غير متصرفة، والأفعال متصرفة؛ لذا فهي أثقل منها[20]. قال شوقي: "المعقول أن يكون المتصرف أخف؛ ولذلك تصرف وتحرك في صور مختلفة"[21].

المبحث الأول: في المقصور والممدود

1-1- النص من المجالس:

"المقصور ما لم يمدّ، ياء وواو قبلها فتحة، مثل: قفا ومَرْعى. والممدود، مثل عطاء وكِساء"[22].

1-2- التحليل المفهوم من النص:

لم يذكر ثعلب كلمة (اسم) في تعريفه هنا، ويبدو أنه اكتفى بالتمثيل[23].

1-3- معالجة اللسانيين المحدثين والدراسة النقدية:

نرى أن ثعلباً هنا يعتمد الواقع اللغوي، فيستخدم المنهج الوصفي نوعاً ما، دون تدّخل، ينقل الواقع كما هو دون تفسير تخيلي، فالمقصور عنده مقصورٌ عن الإعراب الظاهر، لا تظهر عليه ضمةٌ ولا كسرةٌ... وهو تقصير بالصائت الطويل (Long-vowel)، والألف نائبة لا تتحمّل الحركة؛ فهي لا تتحرك بحركة؛ لأنها مَدّة في الجوف، وتحريكها يُفضي بها إلى مخرج الحركة؛ لذا قدّر(قفاً)؛ فحذف، وهو حذف بقصد التخفيف، وتوفير الجهد العضلي، ولا التقاء للساكنين[24]. ويقول الأصواصرفيون: إن العلة الطويلة تتحول إلى العلة القصيرة المجانسة لها، فيقال: قَفَنْ (قفاً) وأصلها: قَفان (قفا+ن)، ومَرْعَنْ (مرعى)، وأصلها: مرعان (مرعى+ن)[25]...وهكذا فالمقصور ينتهي بناؤه بالصائت الطويل، والممدود ينتهي بصوت الهمزة الحنجرية (Glottal-stop)[26].

كما فسره الأصواصرفيون على المقطعية؛ حتى لا يتكوّن المقطع المديد (ص ح ح ص)؛ حيث تُختزل الحركة الطويل عند التنوين. لاحظ:

فتىً (فتانْ) بالتنوين. تنوين + فتحة طويلة

ينشأ عنه مقطع مديد (تان) أولّه (ص) وآخره (ص)-وهذامرفوض وصلاً إلا فيمثل: باب "دابّة"-فتختزل الحركة الطويلة من المقطع المديد، ويتحول إلى مقطع طويل (ص ح ص)[27].

المبحث الثاني: السالم

2-1- النص:

"والسالم: الذي ليس من بنات الياء والواو"[28].

2-2- التحليل المفهوم من النص:

المفهوم من النص أنه يريد ما ليس في أصل من أصوله الياء والواو من الأفعال[29].

2-3- معالجة اللسانيين المحدثين والدراسة النقدية:

هنا أيضاً يستخدم المنهج الوصفي؛ فيعتمد الواقع اللغوي؛ لكن أهم ما نخرج به من تحليل الفعل السالم وتصرّفه في المضارع هو نزعة العربي إلى التنوع الحركي من الماضي إلى المضارع تنويع تجاور لا تنافر[30].

المبحث الثالث: جمع التكسير

3-1- النص:

"شَفَة أصلها شَفَهة، وشِفاهٌ جمعٌ على الأصل... وأصل عِضَةٍ عِضْهة، فمن قال: عِضْوَة قال عِضَوات، ومن قال: عضْهة مثَّل عضْهَة بشفَة، ويجمع بالهاء على الأصل، مثل: شفاهٍ، وعِضَوَات، مثل: شَفَوات"[31].

3-2- التحليل المفهوم من النص:

يتناول ثعلب هنا المفرد المحذوف اللام المعوض عنها بتاء التأنيث، ويمثِّل لها بشفة وعِضَة: شفة أصلها شفهة، تجمع جمع تكسير على شفاه، حيث رجعت الهاء (صوت رخو مهموس، لااهتزاز واضحَ للوترين الصوتيين معه) في الجمع؛ لكنَّ هناك جمعاً آخر يدلِّل على أن لام الكلمة واو لاهاء؛ ذلك إذا جمعته بالألف والتاء المزيدتين؛ فقلت: "شفوات"، ومثل ذلك – تماماً – ينطبق على كلمة (عضة)[32].

3-3- معالجة اللسانيين المحدثين والدراسة النقدية:

هنا لا يقر علماء الساميات المقارنة بوجود هاء محذوفة؛ لأنها عندهم من الأبنية الثنائية البنية؛ ذلك أن التاء – عندهم – تاء تأنيث، لا أصلاً من بنية الحذر[33]. ذلك أن إيمان القدامى – بما فيهم ثعلب طبعاً – بفكرة الأصل جعلتهم يقدِّسون الأصل الثابت الذي ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة بطريق مباشر إن أمكن وإلا فبطريق الافتراض والتأويل[34]؛ ومن ثم فهذه نظرة تحت المنهج المعياري القائم على فرض القاعدة[35].

المبحث الرابع: أفعل التفضيل

4-1- النص:

يقول ثعلب: "إذا قالوا [أَفْعَلُ] واقع بعده فِعْلٌ، فإنه لا يثنّى ولا يجمَع، ويُوحد، فنَقول: أخوك أفضلُ قائمٍ، وإخوتك أفضُل قائم، تُريد أفضل مَن قام، فإن وقع [رجلٌ] كان خطأ، لا يقولون: إخوتك أفضل رجل؛ لأنه لا يكون بمعنى مَنْ"[36].

4-2- التحليل المفهوم من النص:

إن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى نكرة التزم الإفراد والتذكير، مثل: أخوك أفضل قائم وإخوتك أفضل قائم؛ لأنه في قوة قولك: أفضل مَن [للمفرد، والمذكر،...] قام[37].

4-3- نظرة اللسانيين المحدثين والدراسة النقدية:

هنا يتّبع ثعلب المنهج الوصفي التفسيري، لا الوصفي التقريري؛ لكن مع ذلك فهو يستعمل اللغة كما هي، ولا يتخيل لها بنية عميقة (Deep Structure) يفرضها علينا[38].

المبحث الخامس: اسم الجنس الإفرادي

5-1- النص:

قال ثعلب: "والتُّراب واحدُه وجمعُه واحد"[39].

5-2- التحليل المفهوم من النص:

هذا تمثيل لاسم الجنس الإفرادي (ما يصدق على القليل والكثير بلفظ واحد)[40]. وهنا اكتفى ثعلب بالتعريف عن طريق التمثيل.

5-3- نظرة اللسانيين المحدثين والدراسة النقدية:

نظرة وصفية عن طريق الاستقراء[41].

المبحث السادس: اسم الجمع

6-1- النص:

قال ثعلب: "والجُذاذ مثل الحُطام لا واحد له"[42].

6-2- التحليل المفهوم من النص:

هذا تمثيل لاسم الجمع "ما يدل على الجمع ولا واحد له من لفظه"[43].

6-3- نظرة اللسانيين المحدثين والدراسة النقدية:

وصف واضح يتّفق مع الواقع اللغوي (الاستعمال)[44].

المبحث السابع: ما يستوي فيه المذكر والمؤنث

7-1- النص:

قال: "ناقةٌ حَلُوبٌ وحَلُوبة، وامرأة صبور، ولا تقل صَبورة، وصبور معدولة من الفعل إذا كان مفعولاً به أدخلوا الهاء، وإذا لم يكن مفعولاً لم يُدخلوا الهاءَ. ويقال: ناقةٌ حَلُوبَةٌ[...]"[45].

7-2- التحليل المفهوم من النص:

لا تدخل الهاء (فَعوُل) إلا إذا كانت بمعنى المفعول: ناقة حلوب وحلوبة؛ لأنها بمعنى محلوبة، أما لغير المفعول فلا تقل: صبور؛ لأنها بمعنى صابر، وعنده معدولة عن الفعل[46].

7-3- نظرة اللسانيين المحدثين والدراسة النقدية:

نظرة معيارية، فحواها: "قل ولاتقل"[47].

المبحث الثامن: النسب

8-1- النص:

قال: "النسبة إلى ابنٍ بَنَويّ وابنِيٌّ، وقال: دَمِيٌّ ودَمَوِيٌّ. وبنت وابن واحد"[48].

8-2- التحليل المفهوم من النص:

الاسم المحذوف اللام الباقي على حرفين ينسب إليه مباشرة: ابن: ابني، ودم: دميّ، ولك أن ترد المحذوف: بنوِيّ دموِيّ، حيث حذفت همزة الوصل؛ لأنه عند إعادة الواو (لام الكلمة) صارت (بنو) فتحرك أولها فانتفت فائدة وجود همزة الوصل، وقد جعل ثعلب النسب إلى (بنت) كالنسب إلى ابن[49].

8-3- نظرة اللسانيين المحدثين والدراسة النقدية:

يد ← يدي، دم ← دميّ، ابن ← بنويّ، بنتّ ← بنويّ، كلها وحدات لغوية محذوفة اللام، وعلى العموم تشير لاحقة الكسرة الطويلة (i) إلى النسب، وقد اتخذت – في الفصحى صورة (iyy) – اِيّ: بواسطة التضعيف...، وهكذا تُخَفَّف الكلمة التي

سوف تتصل بها هذه اللاحقة، وهذا يستتبع إلغاء لواحق النوع أو العدد، واختصاراً في الكمية[50].

لكن لأن ثعلباً لم يوضح أصلاً (بنية عميقة) فيما قاله؛ فسنقول: إنه اعتمد على الوصف دون تدخّل، ولم ينهج المنهج المعياري البعيد عن الواقع غالباً[51].

المبحث التاسع: التصغير

9-1- النص:

قال: "مَن جمع كمَّثريات قال في التصغير: كُمَيْمثرِيَة خفيف، وأكثر الكلام كُمَيْثِرة وكُمَيْمِثرَاة أيضاً"[52].

9-2- التحليل المفهوم من النص:

عند تصغير الاسم المقصور الخماسي فأكثر يقاس على الجمع: مَنْ جَمَعَ كُمَثْرى على كُمَثْريات، وقلب الألف ياء وصغّرها وفك التضعيف[53].

9-3- نظرة اللسانيين المحدثين والدراسة النقدية:

التصغير تغيير يدخل الصيغة الأسمية، مختص بالدواخل (Infixes)[54]، ويلاحظ أن المقطع الثاني معها يأتي متوسطاً مغلقاً؛ لدخول الحركة المركبة (Ay)، كما يلاحظ أن المقطع الأول فيها قصير، والثاني متوسط مغلق[55]. هنا أيضاً يتبع ثعلب المنهج الوصفي؛ فيتعامل مع الوحدة اللغوية كما هي، ويحاكمها في ذاتها، لا يتخيل العميق.

المبحث العاشر: اسم الزمان والمكان

10-1- النص:

قال: "المنهل: الماء بعينه، الذي يُنهَل منه، من النَّهَل، والنَّهْل: الشُّرب الرويّ، والناهل: العَطشان، والناهل: الرّاوِي[...] أي: [المنهل] موضع يجتمع فيه الماء فيكثر فيه"[56].

10-2- التحليل المفهوم من النص:

حقيقة مَفْعَل أو مَفْعِل إنما هي لاسم المصدر أو اسم للمكان أو الزمان، وهذا واضح في قول ثعلب: "موضع"[57].

10-3- نظرة اللسانيين المحدثين والدراسة النقدية:

أرى اتباعاً للمنهج الوصفي في هذه المسألة أيضاً.

المبحث الحادي عشر: المصدر

11-1- النص:

قال ثعلب: "ويقال: أَبْتَتُّه إِبْتَاتاً وبتَّتُّه بَتًّا وَبَتَّتُّه. ثلاث لغات وبَتَّةً فَعْلة من هذا. فإذ كان لمعهود قيل: البَتّةَ أي: التي تَعْرِف، والبتُّ الذي يُعْرَف، والمصادر كلها إذا دخلت فيها الألف واللام كانت لمعهودٍ، وإذا لم تدخلها كان على أصل المصادر. والمصادر لا تجمع إلا قليلاً"[58].

11-2- التحليل المفهوم من النص:

يذكر ثعلب ثلاث لغات لهذا الفعل: أبَتّ على زنة أفْعل، والمصدر: إبتات (إفْعَال)، وبتّ (فَعَل) والمصدر: بتٌّ (فَعْل)، وبَتَّت (فعّل) ولم يأت بمصدره، وهو (تبتيت) (تفعيل). بَتَّة (فَعْلَة) إذا كانت لمعهود قيل: البتة التي تعرفها، وكذلك البت. وهذا حال المصادر كلها... والأصل في المصادر أن لا تجمع إلاَّ إذا تعددت. وهكذا فإن (البتة) عند ثعلب لا تلزم التعريف[59]، خلاف سيبويه؛ القائل: "ولا يستعمل إلا معرفة بالألف واللام، كما أن جَهْدَك وأَجِدَّك لا يُستعملان إلا معرفةً بالإضافة"[60].

11-3- نظرة اللسانيين المحدثين والدراسة النقدية:

يقول الأصواصرفيون: "من صور المخالفة بين الحركات، المخالفة بين الفعل المزيد بالهمزة ومصدره". أفعل←إفعال (أَبَتّ ←← إبتات)؛ حيث جاءت همزة المصدر مكسورة مخالفة للفتحة الطويلة، وإن لم تكن تجاورها، بينما كانت في الفعل مفتوحة[61].

المبحث الثاني عشر: صيغة مفعول بمعنى المصدر

12-1- النص:

"أنشد:قلت أَجِيبِي عَاشِقاً∴ بِحبّكم مُكلَّفُ، أي بحبّكم تكلِيفُه"[62].

12-2- التحليل المفهوم من النص:

اسم المفعول (مكلف) بمعنى المصدر (تكليفه)[63].

12-3- نظرة اللسانيين المحدثين والدراسة النقدية:

معتمداً على السماع، مستخدماً المنهج الوصفي ساق لنا ثعلب ما يريد في ذاك السطر.

المبحث الثالث عشر: المصدر الميمي

13-1- النص:

"إذا كان فَعِل يفْعَل فالمصدر منه مَفْعَل مفْتوح، كَبِر يكبَر مَكْبَراً، وعَمِل يعمَل المَعْمَل، قد يقال: مَكْبِرٌ، وهو قليل"[64].

13-2- التحليل المفهوم من النص:

إذا كان الفعل من باب فَعِل يَفْعَل فالمصدر الميمي منه على مَفْعَل بفتح العين في المضارع والمصدر، والكسر قليل[65].

13-3- نظرة اللسانيين المحدثين والدراسة النقدية:

يتصدر صوت الميم الزائد هذا الاسم الدال على الحدث، ويصاغ من الثلاثي المجرد وعلى وزن مَفْعَل هنا[66].

المبحث الرابع عشر: اسم الآلة

14-1- النص:

"الآلات يَفْرِقون بينها وبين المصادر: فمِبرِد اسم، وهو آلة، وهو مثل: مِفْعَل، ومثله: مِثْقب ومِنْقر ولم يجئ الضم إلا في مُسْعُط ومُكحُلْة ومُدْهُن، والمصادر تُقال بالفتح"[67].

14-2- التحليل المفهوم من النص:

هنا تفريق بين اسم الآلة والمصادر[68].

14-3- نظرة اللسانيين المحدثين والدراسة النقدية:

هنا صوائت قصيرة ميَّزت الآلات عن المصادر، ولولاها لما استطعنا تمييز وظيفة الأصوات[69].

المبحث الخامس عشر: الصيغة والمعنى (بين فَاعَل وفَعَل)

15-1- النص:

"(وَعدْنا) يكون من واحدٍ، وَ(وَاعَدْنا) من اثنين"[70].

15-2- التحليل المفهوم من النص:

الأصل في (فعل)- عند ثعلب – أن تكون من واحد، ومن (فاعل) أن تكون من اثنين؛ لكن قد تستعمل فاعل بمعنى فعل؛ فتفيد المبالغة أو التكثير أحياناً[71].

15-3- نظرة اللسانيين المحدثين والدراسة النقدية:

يقول الأصواصرافيون: صيغة "فَاعَل" تدخل في باب الفعل الماضي الدال على المشاركة، ومن ثم فمعناها الوظيفي هو المورفيم الذي هو تعبير عن متجه الانتماء[1].

المبحث السادس عشر: فعل الأمر

16-1- النص:

"يقال مُرْ يا هذا، فإذا ازدادوا قالوا: أُومرُ؛ إنّما فعلوا ذلك رَدُّوه إلى أصله وهو أُؤْمُر، فأسقطوا الهمزة ولم يبتدئوا بساكن، فأسقطوا الألف، فلمّا جاءت الواو ردُّوا الألف، وحذف (كُلْ) في الأصل مثلها، ولم تسمَع إلا هكذا"[72].

16-2- التحليل المفهوم من النص:

مُرْ: أَمْرُ من أَمَرَ: حذفت منه الهمزة، والأصل: أُؤْمر: التقت همزتان في أول الكلام فكان الثقل؛ فتم التخلص بأحد أمرين:

أ- حذفت الهمزة الأولى، ولا يبتدأ بساكن؛ فحذفت الثانية كذلك، وصارت: مُرْ: عُلْ.

ب–تسهيل الثانية؛ لأنها سبب الثقل، فقلبت واواً، وصارت: أومر: أَفْعُل. كما كانت قبل التسهيل[73].

ويُفهم من كلام ثعلب: أن حق فعل الأمر(أكل) أن يكون كـ(أمر)؛ إلا أنه لم يسمع إلا بالحذف[74].

16–3– نظرة اللسانيين المحدثين والدراسة النقدية:

هنا نلحظ افتقار الصرف التقليدي إلى النظرة الشمولية في معالجة الظواهر الصرفية؛ ذلك أن سقوط فاء الأمر المهموز الفاء يرجع إلى علة صوتية لا غير، ويمكن أن نقول: إن أؤكلّ وأؤمر قد مرا بثلاث مراحل: الأصل: (أؤكل، أؤمر)، ومرحلة المخالفة بين اجتماع الهمزتين (همزة الوصل وفاء الكلمة)، علماً بأن همزة الوصل – ابتداءً – هي همزة قطع نطقاً؛ ولكن سياق تتابع همزتين في كلمة واحدة مرفوض؛ لأنه ثقيل؛ لذا تخالف العرب بين الهمزتين بإسقاط الثانية (همزة الوصل) وبالتعويض بمد حركة المقطع السابق، وأخيراً يتم إسقاط همزة الوصل فتكون: كُلْ ومُرْ[75].

وكتابتهما صوتياً ومقطعياً تكون كالآتي[76]:

أكل	←	يأكل	←	كل
?a/ka/la	←	ya?/ku/lu	←	kul
أمر	←	يأمر	←	مر
?a/ma/ra	←	ya?/mu/ru	←	mur

المبحث السابع عشر: اللازم والمتعدي

17–1– النص:

"عَشَاه يعشُوه: أتاه على غير بصيرة، و[عَشَا يعشو]، أي: ضعُف بصُره، وعَشِيَ يَعْشَى: عَمِيَ، ويقال: أعشاه وعشَّاه بمعنىً"[77].

17–2– التحليل المفهوم من النص:

هذه تفرقة بين الفعل: عشاه يعشوه المتعدي واللازم، فالمتعدي معناه: أتاه على غير هدى وبصيرة، وأما اللازم، فبمعنى: ضعف بصرهُ: عشا يعشو، أما الفعل من باب فعِل يَفْعَل:

عشى يَعشَى فهي بمعنى عَمِيَ، وأخيراً أَفْعَل من هذا الفعل بمعنى واحد، أعشاه مثل عشّاه[78].

17-3- نظرة اللسانيين المحدثين والدراسة النقدية:

هذا منهج وصفي يحتمل الواقع اللغوي. يقول الأصواصرفيون: إن الفتحة الطويلة في آخر الفعل ناتجة عن إدغام الفتحتين بعد سقوط الواو التي بينهما (عشو←عشا)[79].

الخاتمة

في نهاية هذا البحث لا بد من أداء شهادة الواجب للصرفيين العرب القدامى، بأنهم قدَّموا وبذلوا وأسّسوا لعلم الصرف العربي وَفق إمكانياتهم ومنهجهم، وإن وجد خلط واضطراب في دراساتهم فهو من قبيل الشغل الإنساني القاصر. وعليه فإن كان علينا أن ننْقُدَهم فعلينا أن ننقدهم وفق عصرهم وإمكانياتهم. ومع ذلك فلا بأس إن قلنا- من باب كلٌّ يُؤخذ منه ويُردّ.: إنهم أولوا القاعدة التقديس؛ حتى وقعوا في مشكلة الابتعاد عن الواقع اللغوي بعض الشيء، كما أنهم اعتمدوا الكتابة أساساً دون النظر إلى المنطوق أحياناً، واعتمدوا على مبدأ الملاحظة الذاتية كثيرا، وأهملوا المصوِّتات الطويلة والقصيرة نوعا ما؛ فاعتبروها توابع (تأتي ثانيا في الأهمية)، لا نظيرات للصوامت (= كلاهما مكمِّل للآخر)...كل تلك الميزات والمناقد ثَبُتَتْ في أنموذجنا(مجالس ثعلب).يبقى البحث قراءة لسانية كما يراها الباحث، وربما تكون – في حقيقتها –وجهة نظر علمية تختلف مع قراءات زملائي وأصدقائي؛ لكن – دائما، وكما يقولون – "الاختلاف في الرأي لا يُفسد للودّ قضية". والله من وراء القصد!

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

الهوامش

1. ينظر: أبو الفرج محمد بن يعقوب النديم (380هـ)، الفهرست، شرح: يوسف الطويل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1996م، ص117.
2. ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1972م، ص226، 235.
3. كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1986م، ص221.
4. ينظر: نفسه، ص235.
5. ينظر: نفسه، ص237.
6. ينظر: نفسه، ص236، 238.
7. ينظر: نفسه، ص239–240، وينظر: عبد القادر عبدالجليل، الأصوات اللغوية، دار صفاء، عمّان، الأردن، ط1، 1998 م، ص286–287.
8. ينظر: فوزي الشايب، 1986م، (من مظاهر المعيارية في الصرف العربي)، مجلة مجمع اللغة العربية، عمان، الأردن، ع30، ص79–93.
9. ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، سبق التعريف به ص241.
10. ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، العراق، ط2، 1990م، ص229.
11. نفسه، ص230.
12. ينظر: نفسه، ص233.
13. نفسه، ص234.
14. ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، سبق التعريف به، ص234.
15. ينظر: نفسه، ص237.
16. نفسه، ص239.
17. ينظر: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (354هـ)، مجالس ثعلب، سبق التعريف به، 119/1، 371، وينظر: عبدالفتاح الحموز، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، ط1، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 1997م،ص70.
18. ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، سبق التعريف به، ص240، وينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، سبق التعريف به، ص230.
19. ينظر: أبو القاسم الزجاجي (337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان،ط3، 1979م،ص141، وينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، سبق التعريف به، ص240.
20. ينظر: أبو القاسم الزجاجي (337هـ)، الإيضاح في علل النحو، سبق التعريف به،

ص101.

21. شوقي ضيف، المدارس النحوية، سبق التعريف به، ص229.
22. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (354هـ)، مجالس ثعلب، سبق التعريف به، 217/1.
23. ينظر: أحمد الليثي، الصرف في مجالس ثعلب، سبق التعريف به، ص26.
24. ينظر: فوزي الشايب، محاضرات مساق "موضوعات خاصة في علم الصرف"، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2011 م.
25. ينظر: فوزي حسن الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء كلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2004 م، ص128، وينظر: داوود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ج1، 2، دار جرير، عمان، الأردن، ط1، 2010 م، 66/1، وينظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ط1، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 2010 م، ص326.
26. ينظر: داوود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، سبق التعريف به، 66/1، وينظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، سبق التعريف به، ص326.
27. ينظر: فوزي الشايب، محاضرات مساق "موضوعات خاصة في علم الصرف"، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2011 م، وينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، سبق التعريف به ص327.
28. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (354هـ)، مجالس ثعلب، سبق التعريف به، 217/1.
29. ينظر: أحمد الليثي، الصرف في مجالس ثعلب، سبق التعريف به، ص27.
30. ينظر: الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، سبق التعريف به، ص181.
31. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (354هـ)، مجالس ثعلب، سبق التعريف به، 403/2.
32. ينظر: أحمد الليثي، الصرف في مجالس ثعلب، سبق التعريف به، ص19، 45.
33. ينظر: راضي الرويلي، 2008 م، الحذف في بنية الكلمة العربية (بين النظر الصرفي القديم والدرس اللساني المعاصر)، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ص85.
34. ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، سبق التعريف به، ص240.
35. ينظر: علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط1، 1986، ص23.
36. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (354هـ)، مجالس ثعلب، سبق التعريف به، 463/2.
37. ينظر: أحمد الليثي، الصرف في مجالس ثعلب، سبق التعريف به، ص37.
38. ينظر: عبدالله أحمد جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2004 م، ص213-214. أما المنهج الوصفي التفسيري فهو الذي ينتقل فيه

الباحث من مجرد الوصف إلى تفسير الظواهر اللغوية وشرحها، يَذكر عللها وأسبابها، أما المنهج الوصفي التقريري فهو الذي يقف الباحث فيه عند حدود الوصف والتحليل والتصنيف، ولا يتجاوزها إلى تفسير ظاهرة أو تعليل لاتجاه لغوي هنا وهناك. ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث... – علم اللغة: الأصمعي ...https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid...id

أما البنية العميقة فهي من مصطلحات تشومسكي في المدرسة التوليدية التحويلية، وهي – باختصار – الأصل الذي افترضه النحويون لبعض الكلمات أو الجمل من أجل اطّراد قواعدهم. ينظر: محمد خليفة الأسود، التمهيد في علم اللغة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، ط1، 1991م، ص37، وينظر: أحمد درّاج، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2009 م، ص202–203.

39. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (354هـ)، مجالس ثعلب، سبق التعريف به، 421/2.
40. ينظر: أحمد الليثي، الصرف في مجالس ثعلب، سبق التعريف به، ص24.
41. ينظر: تمـام حســان، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغـرب، (د. ط)، 1980م، ص166–167.
42. أبو العباس أحمد بن يحيى(354هـ)، مجالس ثعلب، سبق التعريف به، 581/2.
43. ينظر: أحمد الليثي، الصرف في مجالس ثعلب، سبق التعريف به، ص25.
44. ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث. بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، (د. ط)، 1986م، ص55–58.
45. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (354هـ)، مجالس ثعلب، سبق التعريف به، 316/1.
46. ينظر: أحمد الليثي، الصرف في مجالس ثعلب، سبق التعريف به، ص41.
47. ينظر: مازن الواعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط1، 1987، ص55–61.
48. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (354هـ)، مجالس ثعلب، سبق التعريف به، 312/1.
49. ينظر: أحمد الليثي، الصرف في مجالس ثعلب، سبق التعريف به، ص42.
50. ينظر: علم الصرف الصوتي، سبق التعريف به، ص445، وينظر: هنري فليش، العربية الفصحى. نحو بناء لغوي جديد، تح: عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت،(د.ط)، 1985 م، ص119.
51. تمّام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، سبق التعريف به، ص3، 30–35.
52. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (354هـ)، مجالس ثعلب، سبق التعريف به، 247/1.
53. ينظر: أحمد الليثي، الصرف في مجالس ثعلب، سبق التعريف به، ص44.
54. ينظر: علم الصرف الصوتي، سبق التعريف به، ص400، والدواخل هي زوائد داخل جذور الكلمات. ينظر: فوزي حسن الشايب، محاضرات في اللسانيات، وزارة الثقافة،

عمان، الأردن، ط1، 1999م، ص317–319، وينظر: أبو مغلي، سميح، 2000 م، (دراسة في الصرف العربي في ضوء علم اللغة الحديث)، مجلة البلقاء للعلوم الإنسانية، عمان الأردن، ع1.

55. ينظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، سبق التعريف به، ص400.
56. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (354هـ)، مجالس ثعلب، سبق التعريف به، 313/1.
57. ينظر: أحمد الليثي، الصرف في مجالس ثعلب، سبق التعريف به، ص46.
58. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (354هـ)، مجالس ثعلب، سبق التعريف به، 313/1.
59. ينظر: أحمد الليثي، الصرف في مجالس ثعلب، سبق التعريف به، ص58–59.
60. أبو بشر عمر عثمان بن قنبر سيبويه (180هـ)، الكتاب، تح: عبدالسلام هارون، ج1، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1991م، 379/1.
61. ينظر: محمود خريسات، 2002 م، التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ص319.
62. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (354هـ)، مجالس ثعلب، سبق التعريف به، 98/1.
63. ينظر: أحمد الليثي، الصرف في مجالس ثعلب، سبق التعريف به، ص65.
64. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (354هـ)، مجالس ثعلب، سبق التعريف به، 148/1.
65. ينظر: أحمد الليثي، الصرف في مجالس ثعلب، سبق التعريف به، ص64.
66. ينظر: علم الصرف الصوتي، سبق التعريف به، ص284.
67. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (354هـ)، مجالس ثعلب، سبق التعريف به، 545/2.
68. ينظر: أحمد الليثي، الصرف في مجالس ثعلب، سبق التعريف به، ص67.
69. ينظر: علم الصرف الصوتي، سبق التعريف به، ص167.
70. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (354هـ)، مجالس ثعلب، سبق التعريف به، 227/1.
71. ينظر: أحمد الليثي، الصرف في مجالس ثعلب، سبق التعريف به، ص88.
72. ينظر: علم الصرف الصوتي، سبق التعريف به، ص162، والمورفيم هو: أصغر وحدة صرفية ذات أثر في المعنى. ينظر: سمير شريف استيتية، اللسانيات. المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط2، 2008 م، ص159.
73. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (354هـ)، مجالس ثعلب، سبق التعريف به، 307/1.
74. ينظر: أحمد الليثي، الصرف في مجالس ثعلب، سبق التعريف به، ص101–102، وينظر: الطيب، البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله، تونس، ط2، 1987م، ص111–113.
75. ينظر: أحمد الليثي، الصرف في مجالس ثعلب، سبق التعريف به، ص101–102، وينظر: شحدة فارع، و جهاد حمدان، وموسى عمايرة، ومحمد العناني، مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل، عمّان، الأردن، ط2، 2003 م، ص102.

76. ينظر: فوزي الشايب، 1989م، (تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي)، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، جامعة الكويت، الكويت، ع62، ص47، 50.
77. ينظر: مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ص88-89، وينظر: مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ص25-28، 34-35، وينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، سبق التعريف به، ص460-461، وينظر: أحمد كشك، من وظائف الصوت اللغوي. محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، ط1، دار غريب، القاهرة، 2006 م، ص29-38.
78. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (354هـ)، مجالس ثعلب، سبق التعريف به، 654/2.
79. ينظر: أحمد الليثي، الصرف في مجالس ثعلب، سبق التعريف به، ص103.
80. ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، سبق التعريف به، ص157.